

إجابة امتحان الدورة العارضة الأولى في مقياس: التوجهات النقدية والمالية المعاصرة

1_ ضع علامة (X) أمام الإجابة أو الإجابات الصحيحة: (10ن)

1. تعتبر سطوة البنوك الكبرى مشكلة للنظام المالي لأنها: تؤثر سلبا على أداء البنوك الصغيرة تخلق لا استقلالية في اتخاذ القرارات المالية تؤدي لاستراتيجيات مالية عالية المخاطرة تتسبب في دورية الأزمات المالية	2. تهدف سياسة سعر الفائدة السالب إلى : تشجيع الاستهلاك تشجيع الاستثمار زيادة الادخار رفع قيمة العملة الوطنية
3. الجناات الضريبية تؤدي إلى: زيادة التهرب الضريبي التنافس الضريبي بين الدول زيادة الضرائب على البنوك زيادة الإيرادات الضريبية للدول	4. تتردد البنوك المركزية في إصدار عملات رقمية خاصة بما بسبب: ارتفاع احتمال عدم نجاحها أفضلية العملات المشفرة عدم جاهزية أنظمتها المالية الخوف من نتائجها العكسية
5. الشمول المالي يؤدي إلى : تزايد احتمالات المخاطر المالية توسع سوق الخدمات المالية تطور التكنولوجيا المالية توسع المنافسة بين البنوك	6. تزايد التوجه نحو الصناديق السيادية في الاقتصاد العالمي بسبب: تأثيرها وتأثرها بالعلاقات السياسية والاقتصادية للدول ثقلها في الأسواق المالية العالمية بروزها كبديل للصناديق الخاصة تزايد الفوائض المالية
7. العملات المشفرة هي : نقود قانونية أصول مالية وسيط للتبادل مخزن للقيمة	8. بنوك الظل تساهم في: توفير التمويل ببدائل جديدة تعزيز الابتكار في القطاع المالي تزايد المخاطر المالية الرفع من المنافسة بين البنوك
9. يقصد بالتحول في السياسة النقدية في العقود الأخيرة: تغير في الأدوات المستعملة تحول في أولويات المتغيرات المستهدفة تحول في معدلات الفائدة تغير في عرض النقود	10: تراكم الدين العام هو نتيجة ل: تزايد التحول نحو دولة الرفاه دورية الأزمات المالية تناقص الدين الخاص التساهل في شروط الاقتراض

2_ كيف يهدد تراكم الدين العام مستقبل الاقتصاد العالمي؟ (2ن)

إن تراكم الدين العام يعزز من خطر الوقوع في أزمة مديونية والتي قد يكون لها انعكاسات سلبية كبيرة على الاقتصاد العالمي من خلال انفجار ما يعرف بفقاعة الدين الذي خلق فجوة كبيرة بين الاقتصاد المالي والاقتصاد الحقيقي. وزيادة على ذلك، فإن تراكم الدين العام يرفع من معدلات الفائدة من خلال ارتفاع تكلفة الخطر التي تتضمنها وهو ما يهدد قدرة الدول مستقبلا على الاستمرار في تمويل اقتصاداتها من خلال الأسواق المالية، التي تتأثر فيها أيضا الأصول المالية بهذا الارتفاع مما يؤثر سلبا على التمويل والاستثمار في الأسواق المالية العالمية. ومن جهة أخرى، يمثل تراكم الدين العام ارتفاعا كبيرا في قيمة خدمة الدين (معدل الفائدة) التي تتجاوز في عدة دول خصوصا النامية نفقات التعليم والصحة، وهو ما يؤثر سلبا على مستقبل النمو والتنمية ومسار تطور الاقتصاديات العالمية.

3_ اشرح العلاقة التبادلية بين التكنولوجيا المالية والشمول المالي (2ن)

تبرز العلاقة التبادلية بين التكنولوجيا المالية والشمول المالي أولاً من خلال التطور في التكنولوجيا المالية الذي سمح ببروز العديد من الأدوات والتقنيات التي مكنت البنوك من الوصول بخدماتها المالية لشريحة أكبر من العملاء وتمكينهم من الاستفادة منها بسهولة وسرعة مما عزز من الشمول المالي ويمكن من تجاوز العديد من التحديات التي كانت تواجه البنوك في تحقيقه من قبل. ثانياً، هذا التطور في مستوى الشمول المالي خلق فرص نشاط أكبر للبنوك من خلال توسعة سلة الخدمات المالية التي يمكن الاستثمار فيها ووسع من حجم السوق الذي أصبح يشمل عملاء أكبر، وبالتالي زاد التوجه لتطوير التكنولوجيا المالية والاستثمار فيها بما سمح بالوصول بها لمستويات متطورة جداً خلقت تحولاً كبيراً في آلية عمل البنوك وتفاعلها مع العملاء.

4_ فسر تزايد الحديث عن تراجع مكانة الدولار، موضحاً المؤشرات الدالة على ذلك (2ن)

إن الحديث عن تراجع مكانة الدولار برز أساساً نتيجة تحرك العديد من الدول للتخلي عن الدولار كرد فعل عن السياسة الأمريكية التي فرضت عقوبات على روسيا بعد حربها على أوكرانيا ومصادرتها لفوائضها المالية النفطية، مما عزز الشعور بإمكانية تعرض دول أخرى لنفس الموقف. هذا التحرك سبقه منذ سنوات تراجع الثقة في الدولار الأمريكي في ظل تزايد إصداره كخيار للسياسة الاقتصادية الأمريكية لدعم توازن اقتصادها داخلياً وخارجياً، مما دفع عدة دول خصوصاً دول البريكس للتوجه لبدائل أخرى تمهد التخلي عن الدولار مثل تسوية مبادلاتها البيئية بعملاتها المحلية. ويدل على ذلك تراجع التسعير بالدولار تدريجياً في أسواق السلع خصوصاً النفط، إضافة لتراجع حيازة الأجانب لسندات الخزينة الأمريكية ولتوجه للذهب كبديل، مع التراجع التدريجي في حصة الدولار من الاحتياطيات النقدية العالمية في العقدين الأخيرين.

5_ وضح كيف تحول التضخم لمعضلة أساسية في الاقتصاد العالمي في السنوات الأخيرة (2ن)

بعد أن تم التحكم في التضخم الذي كان الهاجس الأكبر للسياسة الاقتصادية وخصوصاً النقدية خلال الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين، تحولت الأولوية لرفع النمو والحد من البطالة خلال العقدين الأولين للألفية الثالثة، ولكن ما تعرض له الاقتصاد العالمي مع بداية العقد الثالث جعل التضخم يعود ليكون الهاجس الأكبر للبنوك المركزية وصانعي السياسات الاقتصادية، حيث تسببت أزمة كورونا في الإخلال بحركة العرض والطلب، إذ كسرت سلاسل الإمداد وارتفعت تكلفة النقل، وتسبب الطلب المنفجر بعد أن كان مقيداً في ارتفاع كبير لمعدلات التضخم خصوصاً مع التوسع في السياسات النقدية والمالية كرد فعل لانعكاسات الجائحة. كما ساهمت التوترات الجيوسياسية في تغذية توهج التضخم الذي لم يعد هاجساً ظرفياً، بل عاد ليظهر كمشكلة قديمة بتعقيدات جديدة خصوصاً وأنه تزامن مع الضعف في معدلات النمو.

6_ لماذا تزايد الإقبال على التعامل بالعملات المشفرة؟ (2ن)

تزايد الإقبال على العملات المشفرة نتيجة ما تتميز به من خصائص خصوصاً السرية والأمان اللذان كانا المنطلق في جذب فئة من المتعاملين الذين كانوا يميلون للتخلص من رقابة البنوك المركزية وتحكمها في وسائل الدفع وقيمتها، إضافة إلى طبيعتها الرقمية وسهولة التعامل بها التي أعطتها مرونة وفعالية أكبر في تسوية المبادلات مع تطور الاقتصاد الرقمي. كما يعزى تزايد الإقبال عليها أيضاً إلى التراجع في جاذبية العملات الدولية خصوصاً سياسات البنوك المركزية التي تميل للإصدار النقدي وتأثير ذلك سلباً على قيمتها الحقيقية. كل هذا، عزز من التعامل بالعملات المشفرة خصوصاً مع تحولها أيضاً إلى أصل للمضاربة والاستثمار مع التغيرات في قيمتها، بما جعلها تحتل مكانة هامة في المشهد الاقتصادي العالمي، وتكون بذلك منافساً كبيراً للعملات الدولية في الاقتصاد النقدي الدولي.

بالتوفيق